



مداخلات المؤتمر القانوني الثاني العمل القانوني في مرحلة ما بعد كوفيد-19 (تحديات الواقع.. واستثمار الفرص)

الذي عقد بتاريخ 20/10/2021

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

إعداد:

قسم البحوث والإصدارات
إدارة المعرفة

الطبعة الأولى
2021 -1442

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
قسم البحوث والإصدارات
هاتف: +971 4 3533337
Research.Publication@legal.dubai.gov.ae
www.legal.dubai.gov.ae

فهرس المحتوى

4	كلمة الدائرة
6	دور إكسبو في بناء المستقبل وتعزيز رؤية الإمارات 2071
8	جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل كوفيد-19
14	مركز دبي المالي العالمي: دراسة حالة في بيئة ما بعد كوفيد-19
16	العدالة الرقمية وأزمة كوفيد-19
21	مستقبل مهنة المحاماة في واقع ما بعد جائحة كوفيد
24	إجراءات التحكيم الافتراضي: ممارسات ومعايير
28	توظيف تكنولوجيا المعلومات في بناء فرق قانونية افتراضية
30	المحركات الإلكترونية وحجيتها في الإثبات في ضوء استراتيجية دبي للتحويل اللامورقي

كلمة الدائرة

في الوقت الذي لا تزال تحاول فيه دول عدة أن تتعافى من جائحة كورونا التي أخضعت لها كافة القطاعات ومختلف نواحي الحياة، تُعلن دولة الإمارات- بكل ثقة واقتدار- أنها تجاوزت تحديات تلك الظروف الاستثنائية، وما فرضته تداعياتها مجتمعيًا وصحيًا واقتصاديًا؛ لتؤكد كعادتها أنها قادرة على صناعة الفارق، والتعامل مع الأزمات ومتغيرات الواقع وفق رؤية شاملة، يتكامل فيها تحديد المخاطر، ورسم الخطط، وتطبيق المنهجيات، وقراءة الدروس، والاستفادة من التجارب في بناء المستقبل.

إن تحولات الواقع الذي شكّلت ملامحه تلك الجائحة، حتمًا ستمتدُّ تبعاتها وآثارها للمستقبل الذي سيتغير، وسيكون بالضرورة مختلفًا، ويقتضي منا كذلك استعدادات ورؤى وخططًا مختلفة، لا سيما في العمل القانوني الذي يرتبط بكل فئات المجتمع؛ ومن ثمَّ يأتي هذا المؤتمر الذي يحمل عنوان: (العمل القانوني في مرحلة ما بعد كوفيد-19: تحديات الواقع واستثمار الفرص)، والذي يهدف إلى طرح الرؤى الواعية بتحديات الواقع وتطلعات المستقبل في منظومة العمل القانوني، سعيًا لتوظيف كل الأدوات والمُمكّنات التي تضمن أداءً مهنيًا متميزًا في هذا القطاع الحيوي المرتبط بتحقيق قيم العدالة وسيادة القانون.

ولعل ما يضيف أهمية إلى هذا المؤتمر، أنه يأتي مواكباً للانطلاقة الجديدة للخمسين عاماً القادمة من تاريخ هذا الوطن الطموح برؤى قادتته، الذين يُسمون نهجاً شاملاً يستكمل مسيرة من البناء والإنجازات التي بدأها الآباء المؤسسون منذ خمسة عقود، تقوم على مفاهيم حضارية وقيم أخلاقية ومقومات من الإرادة والتحدي، شكّلت هذا الوجه الحضاري المتميز لدولة الإمارات في مختلف المجالات والقطاعات، والتي يأتي معرض إكسبو 2020 دبي امتداداً لها، ليفتح بإضافته النوعية آفاقاً أرحب من الاستثمارات، وليضع كل المعنيين بالعمل القانوني أمام مسؤولية التطوير والمواكبة وحتمية خلق الفرص، ولتؤكد الإمارات كذلك على أنّها وطن لا يرضى إلا أن يكون نموذجاً استثنائياً متفرداً في القيادة والريادة.

إننا في دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، نؤكد التزامنا المطلق بالعمل مع كافة الشركاء الاستراتيجيين والرئيسيين للنهوض بمسؤولياتنا إزاء ما تفرضه طبيعة المرحلة من تحولات، وما يقتضيه استشراف المستقبل من مرونة تستجيب لتطلعاتنا المشتركة في العمل.

د. لؤي محمد بالهول

المدير العام

دور إكسبو في بناء المستقبل وتعزيز رؤية الإمارات 2071

الأستاذة/ مها القرقاوي

نائب رئيس أول الشؤون السياسية- إكسبو 2020 دبي

أدركت الدول أهمية التعاون والتواصل في ظل التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد 19، وفي هذا المجال يقوم إكسبو 19 بدور محوري بصفته منصة التلاقي والعمل المشترك، وتعزيز التعاون وبناء العلاقات عبر جميع دول العالم.

ومنذ البداية أرادت قيادة الدولة لإكسبو 2020 دورًا يتجاوز تنظيم الحدث وفترة انعقاده ليكون تجسيدًا حقيقيًا لشعاره (تواصل العقول وصنع المستقبل)، وذلك ليسهم في بناء إرث إيجابي بعيد الأمد على دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة العربية والعالم بتوفيره الفرص للمشاركة في صنع مستقبل أفضل للجميع عبر إطلاق العنان للأفكار لرسم ملامح المستقبل.

ويشكل إكسبو 2020 علامة فارقة في تاريخ الدولة، وسيسهم في انطلاقته نحو الخمسين سنة المقبلة، وذلك لمجابهة التحديات وتجاوزها على أرض الواقع، فقد كان تجسيدًا لدور ومكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بين الأمم، إذ استطاعت في أدق الظروف التي مرت بها البشرية أن تستضيف العالم في أكبر حدث دولي هذا العام يجمع أكثر من (200) مشارك واستقطاب ملايين الزوار.

وسيكون إكسبو 2020 أكبر محفل دولي يجمع العالم للتعامل مع ما تواجهه الإنسانية عبر جمع دول وشعوب العالم بروح التفاؤل من أجل ملامح مستقبل أفضل، ويتمشى انعقاد الحدث

مع مئوية دولة الإمارات 2071، ونسعى في إكسبو إلى تلاقي أفضل العقول والخبرات وإتاحة المجال للدول والمؤسسات للتعاون والعمل جنبًا إلى جنب في تشكيل مسارات الصناعات والابتكارات والحلول للمشكلات المختلفة، وهذا يتضمن الاطلاع على التقنيات المهمة مثل تقنية الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوك تشين، وكل ذلك بهدف اطلاع أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة على التوجهات في هذه المجالات ولتقديم الإسهامات للعالم أجمع، ونعمل على دعم المواهب الإماراتية وتوفير منصة بذلك، وهو ما يتماشى مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في بناء اقتصاد معرفي مستدام قادر على التأقلم مع المتغيرات المتسارعة في العالم اليوم.

وسيُعمل معرض إكسبو 2021 على تحفيز العمل الجماعي على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومن الصعب بمكان جمع الإنجازات التي سيحققها إكسبو 2021، ولكن نضع نصب أعيننا توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، "رعاه الله" بأن يكون الشباب وجيل المستقبل في قلب إكسبو، حيث أطلقنا برامج خاصة بالشباب لتطوير مهاراتهم وتمكينهم لكي يصبحوا من صانعي التغيير في المستقبل.

جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل كوفيد-19

السيد/ عبد الله الراشد

رئيس قسم مواجهة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب- وزارة العدل

تعمل العديد من المنظمات الدولية على مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومن هذه المنظمات هيئة الأمم المتحدة، ومجموعة العمل المالي، ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومجموعة إجمونت، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية، والجمعية الدولية لمراقبي التأمين، ومجموعة فولفسبيرج، فمجموعة العمل المالي هي منظمة دولية تأسست عام 1989 ومقرها باريس، وتتمثل مهامها في وضع المعايير الدولية وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتراقب تنفيذ معاييرها الأربعين من خلال الدول الأعضاء، وتضمن تطبيق منهجية المجموعة في تقييم الامتثال.

ومن المجموعات الأخرى مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومقرها مملكة البحرين، وتأسست عام 2004، ويتمثل هدفها الرئيسي في تأسيس نظام فعال للامتثال بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

وتقوم مجموعة العمل المالي بما يعرف بالتقييم المتبادل حيث تهدف إلى تقييم الأنظمة الحالية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل دولة على حدة على يد فريق من الخبراء المختصين

في شؤون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتستلزم عملية التقييم المتبادل قيام المقيمين بفحص ومراجعة جميع القوانين والضوابط الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للدولة محل التقييم للوقوف على مدى فعاليتها ومطابقتها للتوصيات الدولية، وتتم عملية التقييم بعدة مراحل منها زيارات ميدانية من المقيمين، والاطلاع على الأدلة والتقارير والإحصائيات، وجهود الدولة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتنتهي بتقرير شامل عن الدولة، وتقديم التوصيات من أجل تطوير وتحسين أنظمتها لمواجهة جرائم غسل الأموال.

وقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، والذي يعد القانون الأساسي في الدولة، وقد صدر تبعًا له قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018، ويوضح المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 الإطار القانوني لمواجهة جريمة غسل الأموال في الدولة، حيث تسري أحكام القانون على جميع المناطق في الدولة بما في ذلك المناطق التجارية الحرة والمناطق المالية الحرة، وعلى جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، كما نجد أن تعريف غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتوافق مع المعايير الدولية، وقد وسع القانون من نطاق تطبيقه على المهن المالية وغير المالية، وحدد القانون الصلاحيات والاختصاصات للجهات المختصة في الدولة والجهات الرقابية.

ويعد المحامي خط الدفاع الأول في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ذلك أن المحامي على اطلاع على التفاصيل الخاصة بالعميل، ولديه الخبرة في تقدير مدى قانونية تصرفات وتعاملات العميل.

وتعد وزارة العدل السلطة الإشرافية على مهنة المحاماة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى وجه الخصوص تقوم الوزارة بإعداد واعتماد تقييم مخاطر القطاع الخاضع لرقابتها (قطاع المحامين وكتاب العدل)، وإصدارات القرارات والأدلة الاسترشادية المنظمة لضوابط ومعايير مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وإجراء عمليات التفتيش سواء عن بعد أو في الموقع، والرقابة والمتابعة لتنفيذ مكاتب المحاماة للقرارات التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، وطلب أي معلومات أو بيانات تساعد في تحديث تقييم المخاطر الخاصة بالقطاع، وتطبيق الجزاءات الإدارية حال رصد أي مخالفة، حيث تقوم الوزارة بالتحقق من أن مكاتب المحاماة تمتثل للالتزامات والواجبات الواردة بالتشريعات ذات الصلة بمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من حيث مثلاً تحديد هوية العميل، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والاحتفاظ بالسجلات.

وهناك العديد من الالتزامات التي تقع على عاتق مكاتب المحاماة، ومن أهمها تعيين مسؤول الامتثال، ووضع السياسات، وتحديد مخاطر الجريمة وخفضها، والعناية الواجبة تجاه العملاء، والتعامل مع العملاء من الدول عالية المخاطر، ورفع تقارير المعاملات المشبوهة، والتحديث الدوري والإطلاع على قوائم الإرهاب، ورفع الوعي وعقد الدورات والورش التدريبية.

وعلى مكاتب المحاماة القيام بما يأتي:

1. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال، وتوثيق ذلك كتابيًا.
2. تحديث تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء.
3. توفير تقرير تقييم المخاطر والمعلومات المرتبطة به إلى الجهات الرقابية والتي من بينها وزارة العدل عند طلب ذلك.
4. تناسب طبيعة عملية تقييم المخاطر مع طبيعة وحجم أعمال مكتب المحاماة.
5. العمل على خفض المخاطر التي تم تحديدها.

ويجب على المحامي الاحتفاظ بسجلات ومستندات وبيانات وإحصائيات مفصلة لجميع المعاملات المالية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أنواع السجلات والمستندات المرتبطة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدابير تخفيفه، والاحتفاظ بجميع المستندات التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، والمراقبة المستمرة، وملفات الحسابات والمراسلات التجارية، وصور وثائق الهويات الشخصية، بما في ذلك تقارير المعاملات المشبوهة ونتائج أي تحليل تم إجراؤه، بحيث تكون السجلات والمستندات والوثائق المحفوظ بها منظمة وتسمح بتحليل البيانات وتتبع العمليات المالية، وتوفير السجلات لصالح الجهات الرقابية كوزارة العدل على الفور عند الطلب.

وإذا وجد المحامي أن هناك شبهة أو إذا توافرت لديه أسباب معقولة للاشتباه في عملية غسل أموال أو تمويل الإرهاب، فيجب عليه إبلاغ مسؤول الامتثال والذي بدوره يقوم برفع هذا التقدير إلى وحدة المعلومات المالية مباشرة، وذلك عن طريق ما يسمى

بتقارير المعاملات المشبوهة دون تأخير عن طريق النظام الإلكتروني التابع لوحدة المعلومات المالية.

إن الإبلاغ عن معاملة مشبوهة لا يشترط وجود دليل على أن وقوع جريمة، أو على وجود مصدر غير مشروع للمتحصلات، والذي يمكن الاستدلال عليه من بعض المعلومات مثل معاملة مشبوهة أو مؤشرات "علامة حمراء"، أنماط المعاملة أو السلوك، ومعلومات تدابير العناية الواجبة للعملاء، ولا يشترط أن تكون المعاملات قيد الإجراء أو بانتظار الإنجاز، وحتى بالنسبة للمعاملات المنجزة أو المرفوضة، بغض النظر عن توقيت حصولها، يجب أن يتم الإبلاغ عنها في حال تحديدها لاحقًا على أنها مشبوهة من خلال مراجعة علاقة العمل على سبيل المثال.

وقد تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 في شأن نظام قوائم الإرهاب نوعين من قوائم الجزاءات الخاصة بالأفراد والكيانات:

- 1- قائمة الإرهاب المحلية الصادرة من مجلس الوزراء.
- 2- قائمة جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد تم تأسيس وحدة المعلومات المالية بتشريع، لتكون وحدة مستقلة من الناحية التشغيلية، ومقرها المصرف المركزي، حيث تتلقى الوحدة التقارير المشبوهة وجميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالجرائم المالية من جميع المؤسسات المالية والشركات والمهنة غير المالية في الدولة، وتقوم بتحليل تقارير المعاملات المشبوهة وإحالتها للجهات المعنية.

وتم إنشاء قسم متخصص بوزارة العدل، وهو قسم مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والذي تم تحديد اختصاصاته بالقرار الوزاري رقم (533) لسنة 2019، وقد عمل القسم منذ إنشائه على حصر مكاتب المحاماة المرخصة في الدولة، وإعداد استبيان المخاطر الخاص بقطاع المحامين، وتعيين مسؤول امتثال لكل مكاتب المحاماة، وتحديث بيانات مكاتب المحاماة وطرق التواصل معها، وعمل القسم على تطوير واعتماد منهجية لتصنيف مخاطر القطاع ومهنة المحاماة في الدولة، وتقييم مخاطر قطاع الأعمال والمهن غير المالية- المحامين- والتي تم اعتمادها من قبل اللجنة الفرعية لتقييم المخاطر، وحصر وتصنيف مخاطر مكاتب المحاماة لكل إمارة، ويتم تحديث التصنيف بناءً على مخرجات الزيارات الميدانية والتفتيش والمعلومات والبيانات.

مركز دبي المالي العالمي: دراسة حالة في بيئة ما بعد كوفيد-19

السيد/ جاك فيس

مدير الشؤون القانونية- سلطة مركز دبي المالي العالمي

في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وإمارة دبي بشكل خاص، هناك تركيز على الابتكار في بيئة ما بعد جائحة كوفيد-19، وما يترتب على ذلك من الناحية الاقتصادية.

ومن حيث البنية التحتية، نجد أن هناك انتقالاً نحو بيئة عمل تتميز بالعمل عن بعد، وليس بالضرورة التواجد طوال الوقت في المكاتب، ولتحقيق الغاية من العمل عن بُعد فلا بد من توفير أدوات للموظفين لمساعدتهم في أداء عملهم عن بعد من السماح بالدخول إلى المعلومات وقواعد البيانات.

ويقصد بالاختصاص المكاني توفير منصة إلكترونية يمكن من خلالها توفير جميع الخدمات بما يسمح لك بتقديم الأعمال، وهذه المنصة الإلكترونية تقوم بتوفير جميع الخدمات من الموارد البشرية وحتى الخدمة المقدمة من موظفي الصف الأول، ومن هذا المنطلق فإنني أرى الاختصاص المكاني كخدمة من خلال تمكين رواد الأعمال من الوصول إلى البيانات والكفاءات.

وهناك جملة من المبادئ التي يجب مراعاتها في بناء منظومة الاختصاص المكاني كخدمة، ومن هذه المبادئ إعداد تشريعات متقدمة.

وهناك مسألة تتعلق بالكفاءات المهنية، ذلك أن دخول الشركات الكبرى إلى السوق يرافقه حضور للكفاءات المهنية،

وبالتالي فإن مثل هذه الشركات ترغب في الحصول على الكفاءات المهنية من خلال توفير قاعدة بيانات ومنصة إلكترونية تتضمن مختلف الكفاءات المهنية.

وتقوم المناطق الحرة في إمارة دبي بدور مهم من خلال توفير البنية التحتية، ويوجد لدى السلطات في هذه المناطق القدرة على تحليل توجهات واحتياجات المستثمرين واستبعاد الإجراءات غير الناجعة لتقليل التكلفة، ونعمل حاليًا مع المصرف المركزي لتوحيد الإجراءات والعمليات.

ويقوم مركز دبي المالي العالمي حاليًا باتباع الخطة التشريعية 2030، وذلك لقياس ما نضبو إليه على مدى العشر سنوات المقبلة، ومن ثم تحليل الفجوة من خلال دراسة التشريعات الحالية، وبعد ذلك تتم مقارنات معيارية، وذلك للوصول إلى منصة خدمية سلسلة، كما يقوم مركز دبي المالي العالمي بإعداد وثائق للشركات الناشئة عند قدومها للمركز، وتشمل عقد تأسيس الشركة، والنظام الأساسي لها، والعقود الخدمية، إلى غير ذلك، كما يقوم المركز بوضع قواعد امتثال لهذه الشركات، فالهدف هو بناء منصة إلكترونية منذ لحظة دخول مركز دبي المالي العالمي من خلال توضيح الإجراءات التي يجب اتباعها للتسجيل وغيرها من الإجراءات.

العدالة الرقمية وأزمة كوفيد-19

الدكتور/ جمعة الفلاسي

مدير إدارة شؤون المحامين والمستشارين القانونيين

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

تعد جائحة كوفيد-19 من الحوادث الاستثنائية التي لم يكن بالإمكان توقعها، وما ترتب على ذلك من توقف العديد من الأنشطة والمرافق في مختلف دول العالم، وكان لا بد من تحقيق الموازنة بين مصلحة المجتمع وحمايته من الجائحة ومراعاة التدابير الصحية.

وقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الخطوات التي أدت إلى تجاوز الأزمة، وقد جاءت رقمنة المنظومة العدلية بناءً على خطة واضحة وبنية كاملة من التشريعات التي أكدت على أهمية الإدارة الإلكترونية بطريقة متسقة مع الأنظمة ذات العلاقة، ليتمكن جميع الأطراف باستخدام هذه المنظومة، وباستخدام أفضل التكنولوجيا، وقد استطاعت دولة الإمارات تحويل هذه الأزمة إلى فرص، مستثمرة البنية التحتية الفنية والرقمية والتشريعية المتوفرة مما مكنها من مواجهة تداعيات هذه الأزمة، ومما سهل الانتقال من أسلوب التقاضي التقليدي إلى التقاضي الرقمي، فكان القطاع العدلي أبرز القطاعات التي شهدت تحولاً سلساً باستخدام التكنولوجيا، فأصبحت قادرة على إدارة وإنجاز المعاملات والدعاوى القضائية عن بعد، وتمكن أطراف الدعوى من حضور جلسات المحاكمة من مكاتبهم، ومن أي مكان سواء داخل الدولة أو خارجها، مما جعل موضوع العدالة التقليدية محل مناقشة، واستبداله بمنظومة تكاملية رقمية وما يرافق ذلك

من تقليل الوقت والجهد لجميع المتقاضين، وصولاً إلى أحكام قضائية سريعة تصف جميع الأطراف.

وتتلخص العدالة الرقمية باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال لتيسير عمل مرفق العدالة، وتسهيل عملية التواصل المستمر بين جميع أطراف المنظومة العدلية بما فيهم من قضاة، وأعضاء النيابة العامة، ومحامين، والجهات المختصة الأخرى، وبالتالي تعد المحكمة الإلكترونية الصرح الإلكتروني الذي يتم من خلاله تقديم الخدمات للجمهور، وتقدم فيه جميع الأنشطة العدلية للدوائر القضائية، ضمن نطاق اختصاصها، وذلك من خلال استخدام الشبكات المعلوماتية وأنظمة الاتصال المرئي.

وقد حسم المشرع الإماراتي موضوع التقاضي الإلكتروني حيث جمع بينه وبين التقاضي التقليدي بإحداث العديد من التعديلات في التشريعات الوطنية ذات العلاقة، بهدف أن يكون التقاضي الإلكتروني مبنياً على أسس صلبة تحدد آلياتها في المنظومة القضائية عمومًا بشكل واضح، فعلى سبيل المثال منح المشرع الوثيقة المحررة بدعوات إلكترونية نفس حجية الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة التقليدية شريطة تضمينها للبيانات الرئيسية، وكذلك الأمر بالنسبة للنسخ طبق الأصل.

وحدد المشرع الجزاءات المترتبة في ظل خصوصية العدالة الرقمية، ومثال ذلك الجزاءات المترتبة على اختراق المواقع الإلكترونية للجهات العدلية، أو المساس بسلامة التوقيع، أو التلاعب بالتحويلات الإلكترونية، أو الاعتداء على الأموال المتعلقة بالرسوم.

وظهر استخدام مصطلح العدالة التنبؤية أي العدالة الاستشرافية حيث تفيد باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل عدد كبير من قرارات المحاكم، وذلك من أجل التنبؤ بنتائج قانونية مثل كسب الدعوى وتقدير التعويضات وغيرها من الموضوعات، علمًا بأن هذه الفكرة ليست وليدة اليوم حيث ظهرت في سبعينيات القرن الماضي، ولكن كان من الصعب آنذاك وجود بيانات قضائية إلكترونية ضخمة، وصعوبة الوصول إلى قرارات المحاكم المؤرشفة.

وتقوم فلسفة العدالة التنبؤية على الربط بين علم القانون وعلم الإحصاء والبيانات، وذلك بتحليل المعلومات مثل تحليل النصوص القانونية وتفسيرها، بحيث يصبح الحكم أكثر موثوقية في المحاكم، وتشمل العدالة التنبؤية أيضًا تحليل للبيانات عن طريق عملية محوسبة تتضمن احتمالات محققة وصولاً للفصل في النزاع القضائي، فهي عملية استشرافية تتضمن التحليل الرقمي حتى يتم تقديم نتائج قانونية موثوقة، مما يجعل العدالة التقليدية تختفي شيئًا فشيئًا، مع ملاحظة أن العدالة التقليدية لا تختلف عن العدالة الرقمية من تأسيس كلا النوعين على عملية التحليل، ولكن في العدالة الرقمية نستخدم التحليل الرقمي المبني على الذكاء الاصطناعي وفق رؤية استشرافية.

وقد أصدرت دولة الإمارات عددًا من التشريعات التي عززت التقدم الرقمي في كثير من المجالات، وعلى كافة الأصعدة في الدولة، ومن أهم هذه التشريعات قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (2) لسنة 2022، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات،

والقانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2017 بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، والقانون رقم (26) لعام 2015 بشأن تنظيم ونشر تبادل البيانات في دبي، وقد أنشئت في إمارة دبي هيئة دبي الرقمية عام 2021.

واعتمدت دولة الإمارات الكثير من الوسائل التي تؤكد على استخدام القضاء لأطر جديدة في العمل مبنية على عدة مفاهيم من أهمها التقاضي عن بعد، وذلك لضمان سيادة العدالة، وعملت دائرة القضاء في أبوظبي في عام 2019، على تدشين خدمة التقاضي عن بعد، وذلك باستخدام تقنيات الاستماع البصري والمرئي بمشاركة الأطراف المعنيين، وقد جاءت هذه الخطوة تنويجاً لسلسلة من النجاحات الرائدة التي تبنتها الدولة بجميع قطاعاتها لعملية تطوير المنظومة العدلية الرقمية عبر أتمتة إجراءات المحاكم.

فلم يغفل المشرع الإماراتي تنظيم عملية التقاضي عن بعد، حيث تم تعديل أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية من إدخال تقنيات الاتصال عن بُعد ضمن إجراءات الإثبات، وبما يضمن التسهيل على الأطراف المعنية كافة في هذه المعاملات، ويمكنهم من تسيير معاملاتهم في جميع الأوقات ومختلف الظروف، وتبسيط وإزالة القيود في الكثير من إجراءات الإثبات، حيث أضفى المشرع على التوقيع الإلكتروني والمحركات الإلكترونية الحجية في الإثبات مساوياً بذلك مع حجية الأوراق العادية.

وقد أدخل المشرع في إمارة دبي عددًا من التعديلات على القانون الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل قانون رقم (26) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2013 بشأن الكاتب العدل في إمارة دبي.

وقد أصدرت الدولة العديد من القوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية مثل مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2018 بتعديل أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ويلاحظ أن المنظومة القضائية تعمل بطريقة تشاركية لتسهيل الوصول إلى المعلومات لإصدار أحكام مستنيرة بناءً على حقائق موثوقة.

وقامت وزارة العدل في الدولة والمحاكم بطرح الكثير من الخدمات الرقمية، فكان هناك عدد كبير من الخدمات والتي تم إطلاقها حتى قبل جائحة كوفيد-19، ومن أمثلة الخدمات الرقمية تسجيل الدعوى ورفعها إلكترونياً، والتبليغ الرقمي، ونظام حساب الرسوم، ونظام الزواج الإلكتروني، والكاتب العدل الرقمي، والاستفسارات عن تفاصيل الدعوى، وهذا كله يدل على توجه الدولة نحو تبني التكنولوجيا في مختلف النواحي تلبية لمتطلبات المستقبل.

مستقبل مهنة المحاماة في واقع ما بعد جائحة كوفيد

الأستاذ الدكتور/ محمد الشامسي

رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين

تعد مهنة المحاماة أحد العناصر الرئيسية التي تركز عليها العدالة، حيث تشارك القضاء والادعاء العام في تحقيقها، وتسهم في مساعدة القضاء في إيضاح الحقائق لتأتي أحكامه معبرة عن روح العدالة المتمثلة في إقرار الحق ودفع الظلم، ومن ثم تأتي أهمية دور المحامي في المجتمع، باعتباره أحد العناصر التي تركز عليها العدالة، فهي مهنة سامية تقوم على خدمة المجتمع.

وهناك مجموعة واسعة من الوظائف الجديدة التي سوف تكون متاحة في المستقبل، والتي في مجملها تتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا، وخلق المعرفة والابتكار، ويمكن القول بأن التقدم المحرز الآن والمتوقع مستقبلاً في التكنولوجيا وتطبيقاتها سوف يكون المصدر الأساسي والرئيسي لتزويد الخريجين بالأفكار والأدوات اللازمة لاكتشاف وتجربة وتنفيذ حلول مثيرة ومبتكرة للكثير من المشاكل المعقدة والمزمنة التي تواجهها الأمم في الوقت الراهن، وهو ما يفتح المجال أمام عالم شاسع من الفرص والوظائف الجديدة في المستقبل.

ومن أهم التحديات المستقبلية التي تواجه مكاتب المحاماة توفر موارد بشرية على قدر من الكفاءة ومزودة بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بالعمل القانوني، ولذلك لا بد من ضمان توفير أنظمة التعليم للمزج الصحيح بين المهارات لتلبية احتياجات سوق العمل، ومطابقة مخرجات التعليم مع متطلبات

الوظائف التي من المتوقع أن يشغلها حال التحاقهم بسوق العمل.

وقد منع قرار المجلس التنفيذي رقم (22) لسنة 2011 بشأن الرسوم والغرامات الخاصة بمزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي، تقديم الخدمات القانونية في الإمارة، ما لم يكن ذلك من خلال محامٍ أو مستشار قانوني مقيد، ويعمل من خلال مكتب مرخص في الإمارة، وذلك لحماية المحامين من المنافسة غير المشروعة، ولضمان جودة الخدمات حماية للمتعاملين.

إن انفتاح اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتواجد الشركات الأجنبية العالمية في الدولة بما توفره الدولة من بيئة محفزة للأعمال، تطلب تواجد المكاتب الدولية للمحاماة وبالتالي استحوادهم على نسبة كبيرة من التعاقدات القانونية، ولا بد من التفكير ملياً في مسألة الاندماج والاستحواذ بين الشركات نظراً للفوائد التي من الممكن أن تجنيها شركات المحاماة ومنها:

- تخفيف تكاليف الخدمات وتحسن الخدمات المقدمة.

- زيادة القدرات المالية.

- زيادة القدرات التنافسية.

- تطوير نظام الحوكمة.

وتحرص مؤسساتنا الحكومية ومنها المحاكم على مواكبة التطورات التقنية والتحول الذكي لضمان استمرارية تقديم الخدمات وفقاً لأفضل الممارسات، بما يوفر على المتعاملين عناء

الحضور إلى مقر المحاكم، مع توفير الكوادر العملية والفنية المؤهلة لدعم الموظفين والعاملين في المحكمة الإلكترونية.

إن الارتقاء بالبيئة التشريعية والقضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة سواء بالنسبة للأنظمة أو الخدمات أو الأدوات يتطلب مشاركة المحامين، لأن المحامي أكثر الناس معاشية للواقع والقانون، ولذلك نرى أن تنظيم الملتقيات والجلسات الحوارية مع وزارة العدل والدوائر المحلية لتحقيق المزيد من التنسيق والشراكة له أهمية بالغة في إرساء وتحقيق مبادئ العدالة الناجزة.

إجراءات التحكيم الافتراضي: ممارسات ومعايير

د. نائلة عبيد

شريك مؤسس مكتب عبيد للاستشارات القانونية

نجد زيادة في التحكيم الافتراضية من حيث العدد والنطاق، والتي ساعدت في التخفيف من الإجراءات المتبعة بسبب جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن يفضل أصحاب المصالح في التحكيم الاستمرار في استخدام الجلسات الافتراضية حتى بعد انتهاء الجائحة، وذلك بسبب السرعة وتقليل التكلفة.

يجب في البداية مراعاة موضوع الموافقة، ذلك أنه يجب على أطراف التحكيم الموافقة صراحةً على عقد جلسات التحكيم افتراضياً، ذلك أنه في غياب الموافقة الصريحة تثار مسألة احترام القواعد الإجرائية، خاصة في حال إصرار أحد الأطراف على عقد التحكيم حضورياً، وهذا ما قد يشكل عائقاً لحل النزاع بفعالية وسرعة.

وتدخل المحاكم في إجراءات التحكيم لا يكون إلا في حالة مخالفة هيئات التحكيم لما هو متوقع منها في ظل الإجراءات، أو إذا اتخذت هيئات التحكيم إجراءات لا مبرر لها، وبغض النظر عما إذا عقدت جلسات التحكيم حضورياً أو عن بعد، فلا بد في كلتا الحالتين من معاملة أطراف التحكيم بعدالة وإنصاف، ومراعاة الأصول الإجرائية السليمة.

وبالنسبة للقانون في دولة الإمارات العربية المتحدة، نجد أن دولة الإمارات من الدول الرائدة في المنطقة بشأن الأخذ باستخدام التكنولوجيا في عقد جلسات التحكيم عن بعد، حيث نصت المادة

(28) من القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم على عقد جلسات التحكيم بالوسائل الحديثة للاتصال واستخدام التكنولوجيا، كما نصت المادة (33) من القانون نفسه على أنه يمكن عقد الجلسات من خلال الوسائل الحديثة للاتصال دون الحاجة إلى وجود أطراف التحكيم حضورياً، كما أوضحت المادة (35) من القانون بأنه يمكن لهيئة التحكيم الاستماع للشهود، بما في ذلك الخبراء الشهود، من خلال وسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة للحضور، ونصت المادة (41) على أنه يعتبر حكم التحكيم صادراً في مكان التحكيم وفقاً لما تنص عليه المادة (28) من قانون التحكيم، ولو تم توقيعه من قبل أعضاء هيئة التحكيم خارج مكان التحكيم، وبغض النظر عن كيفية توليه، سواء تمت من قبل أعضاء هيئة التحكيم حضورياً أو أرسل الحكم لتوقيعه من كل عضو بشكل منفرد، أو تم بالطرق الإلكترونية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

وتميزت مراكز التحكيم بالإبداع والابتكار من خلال إدخال تعديلات على قواعدها وإجراءاتها لأجل عقد جلسات التحكيم افتراضياً، فمثلاً تسمح قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية بعقد جلسات التحكيم عن بعد، كما أصدرت غرفة التجارة الدولية دليلاً بالإجراءات التي يمكن اتباعها للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، وتضمن الدليل قائمة تحقق تتعلق بعقد الاجتماعات عن بعد، وقد شجعت قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي على استخدام وسائل الاتصال الحديثة لعقد جلسات التحكيم بما في ذلك تقديم طلبات التحكيم إلكترونياً من خلال موقعها الإلكتروني، وتنصح الأطراف بعدم عقد جلسات التحكيم حضورياً، وأصبح التحكيم المؤسسي يتمتع بميزة إضافية من خلال توفير التكنولوجيا

المناسبة لعقد جلسات التحكيم، وذلك بالمقارنة مع الأنواع الأخرى للتحكيم مثل التحكيم الحر.

وقد تتضمن قواعد عقد جلسات التحكيم الافتراضية العديد من الموضوعات مثل اتباع الأطراف للأصول المرعية في عقد الجلسات، والوقت المخصص للأطراف، والمنصة التي يتم من خلالها عقد الجلسات، وغيرها من الموضوعات، والجدير بالذكر أنه يجب وضع تواريخ محددة يوميًا لعقد جلسات التحكيم.

كما يجب أن تتضمن قواعد جلسات التحكيم افتراضيًا القواعد التقنية لعقد الجلسة بانتظام، وعليه تقوم هيئة التحكيم بالتأكد من توافر أجهزة الحاسب الإلكتروني لدى جميع المشاركين في الجلسة، وتستخدم هيئة التحكيم عددًا من الشاشات، وذلك حتى تستطيع رؤية الأطراف والأدلة المقدمة، فوجود أجهزة الحاسب الآلي غاية في الأهمية والتي يعتمد عليها نجاح عقد جلسات التحكيم افتراضيًا، ومن المهم بمكان الاعتماد على منصة إلكترونية موثوقة لعقد جلسات التحكيم.

وفيما يتعلق بالخدمات الأخرى مثل الترجمة فإنه قد لا تكون مناسبة لعقد جلسات التحكيم خاصة فيما يتعلق بالترجمة الفورية، وفيما إذا اضطرت أطراف دعوى التحكيم اللجوء إلى الترجمة فيجب أن يكون الأمر واضحًا بالنسبة للجميع بأن هيئة التحكيم هي من تقرر فيما إذا كانت الترجمة فعالة ويمكن استخدامها، ويمكن للأطراف استخدام منصة إلكترونية لمشاركة الوثائق والمستندات فيما بينهم، وتقديم الأدلة بطريقة واضحة باستخدام هذه التكنولوجيا.

ويجب على هيئة التحكيم والأطراف الاتفاق على طريقة التعامل مع حزمة المستندات الإلكترونية، وفيما إذا سيتم طباعتها للأطراف والشهود، وطريقة تقديم واستخدام الأدلة من خلال مشاركة الشاشة، فاستخدام الملفات المشتركة الإلكترونية وغيرها من المسائل تعد خطوات تقنية بسيطة نحو جعل التحكيم صديق للبيئة.

إن الحصول على المستندات في التحكيم الافتراضي قد يعرقل الفعالية، ففي التحكيم الحضوري يستطيع بسهولة المستشار القانوني أن يظهر المستندات للشهود، بينما يجب على الشاهد في التحكيم الافتراضي أن يبحث بنفسه عن المستند المناسب ضمن الملفات الموجودة في الحزمة الإلكترونية، مما قد يضطر الأطراف إلى إسناد ذلك إلى الغير.

ومن الضروري الامتثال للقواعد التي تم الاتفاق عليها بشأن الاستماع للشهود، ذلك أنه يجب تواجد الشاهد في غرفة منفصلة وحده، وذلك منعا لتدريب الشاهد على ما سيدلي به، وتطلب هيئة التحكيم من الشاهد إقرارًا بتواجد أو عدم تواجد أشخاص آخرين معه، والتعهد بعدم طلب المساعدة في الإجابة عن الأسئلة من آخرين.

توظيف تكنولوجيا المعلومات في بناء فرق قانونية افتراضية

السيد/ باتريك روجرز

شريك ومؤسس مكتب الدعم القانوني

لقد تطورت التكنولوجيا بشكل كبير خلال السنوات الماضية بحيث يمكن تقديم العديد من الخدمات سواء عقد اجتماعات عن بعد، أو استخدام التكنولوجيا في إبرام العقود وتنفيذها، ومن ناحية أخرى يمكن لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية استخدام التكنولوجيا في استقطاب أفضل الكفاءات، وإذا أرادت فعل ذلك فعليها التفكير خارج الإطار التقليدي، فيمكن الاستقطاب عالميًا، حيث إن التكنولوجيا تتوافر لجعل عمل المحامين والمستشارين القانونيين والشركات التي يعملون فيها أكثر فعالية.

ويقوم الفريق القانوني الافتراضي على أربعة أسس، وهي على النحو الآتي:

التعاون: يجب على مكتب المحاماة والاستشارات القانونية بناء فريق عمل واستخدام الوسائل التي من شأنها جعل الفريق الافتراضي يشعر بأنه جزء من الفريق القانوني التقليدي.

استقطاب الكفاءات: ويقصد بذلك البحث عن الخبرات ذات الخلفيات القانونية المتنوعة، داخل الإطار المحلي وخارجه.

توظيف التكنولوجيا: فطبيعة الفريق القانوني الافتراضي تتطلب استخدام التكنولوجيا لفريق عمل موزع في عدة مناطق جغرافية.

ريادة الأعمال: فإذا كان مكتب المحاماة والاستشارات القانونية يستخدم في أعماله نظام الفرق القانونية الافتراضية فلا بد من

توفير البيئة المناسبة للمحامين والمستشارين القانونية عن طريق خلق فكرة ريادة الأعمال في أذهانهم بتوفير جميع الأدوات اللازمة لنجاحهم.

وبعد الانتهاء من بناء العنصر البشري، لا بد من استكمال العمليات والإجراءات لتنظيم عمل المكتب، ويجب قبل شراء البرامج التقنية تحديد تلك العمليات والإجراءات التي يرى المكتب ضرورة إعدادها، وبعدها يتم اختيار أفضل السبل لتنفيذها، ويتم إعداد البرامج التقنية لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية من خلال الأتمتة، والتي تتطلب الدخول إلى رابط إلكتروني لتأكيد هوية العميل.

وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي، فالفرق القانونية الافتراضية تركز على الخبرة والمهارة وليس الموقع الجغرافي، ذلك أن الفرق القانونية الافتراضية عادة ما تركز على نظام "المركز والأطراف"، والذي فيه يتم تحديد موقع جغرافي معين، ومن ثم يتم توزيع المراكز الفرعية بما يسمح بالوصول إلى أفضل الكفاءات والخبرات.

ويعد تسعير الخدمات من الموضوعات المهمة، حيث تم بناء نظام الفرق القانونية الافتراضية بناءً على نظام الرسوم المحددة، بدلاً من نظام الساعات المفوترة، والتركيز على تقديم الخدمة ذات القيمة.

المحركات الإلكترونية وحجيتها في الإثبات في ضوء استراتيجية دبي للتحويل اللامورقي

المستشار/ طارق سعيد صالح
مدير قسم الدعاوى الحكومية
دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

يعرف المحرر الرسمي بأنه المحرر الذي ينظمه موظف عام أو من في حكمه من الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بحكم اختصاصهم الذي منحه لهم القانون، ومن شروط حجية المحررات الرسمية:

- 1- صدورها عن موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة.
- 2- أن يكون الموظف أو المكلف مختصًا بإصدارها موضوعًا، مكانيًا، وزمانيًا. "مثال: كاتب العدل".
- 3- الالتزام بالأوضاع التي نص عليها القانون لإصدارها.

وفي حال توافر هذه الشروط مجتمعة فإنه تتوافر قرينة قانونية على صحة وسلامة المحرر الرسمي وتوافر الحجية له في الإثبات، وعلى من يدعي عدم صحته عبء إثبات ذلك.

ويعرف المحرر العرفي بأنه ذلك المحرر الذي يصدر عن الأفراد دون تدخل من موظف عام في تحريره، ويشتمل على توقيعه أو خاتمه أو بصمته.

ويشترط في المحرر العرفي أن تكون ورقة مكتوبة موقعًا عليها ممن نسبت إليه، ولا يُشترط -خلاف المحررات الرسمية- أن تكون مكتوبة باللغة العربية، فيجوز كتابتها بأي لغة أخرى، كما لا يُشترط

كتابتها بطريقة معينة كخط اليد، آلة كاتبة، طباعة، ولا يُشترط أن تكون مكتوبة بالحر، أو القلم الجاف، أو القلم الرصاص، وإنما يُشترط فقط أن يكون التوقيع بإحدى صور ثلاثة: (الإمضاء، البصمة، الختم).

ويجب التمييز بين عدة حالات فيما يتعلق بحجية المحررات العرفية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: حجية المحرر العرفي بالنسبة لمن وقع عليه: من حيث الاعتراف بالمحرر وصدوره عن الشخص المنسوب توقيعاً عليه، أو إنكار المحرر كلياً أو جزئياً، وأثر السكوت الضمني ومناقشة موضوع المحرر.

وتجدر التفرقة هنا بين الطعن بالتزوير والإنكار، فالطعن بالتزوير يرد على جميع المحررات رسمية أو عرفية، في حين أن الإنكار لا يرد إلا على الأوراق العرفية.

ثانياً: حجية المحرر العرفي بالنسبة للغير: المقصود بالغير هنا "الخلف العام، الخلف الخاص، الدائن"، فلا يحق لأي منهم إنكار المحرر، ولهم فقط إثبات تزويره بالطعن عليه بالتزوير، أو الدفع بعدم العلم/ الجهالة في حال التمسك بالمحرر بعد وفاة من صدر عنه المحرر.

ونظراً لأن التشريعات يجب أن تتميز بالمرونة والمواكبة؛ فقد اقتضى ذلك إدخال التعديلات تلو الأخرى على تلك التشريعات بغية إيجاد نصوص قانونية يُمكن من خلالها إسباغ الحماية التشريعية للمحررات الإلكترونية الحديثة الوليدة، إما بوضعها جنباً

إلى جنب مع المحررات التقليدية أو استبدالها بتلك المحررات كوسيلة من وسائل الإثبات.

وحتى تتوافر في المحرر الإلكتروني الحجية الكاملة في الإثبات أسوة بالمحررات الورقية أو التقليدية، لا بد من توافر بعض الشروط فيه، تتمثل في الكتابة، والتوقيع، والتوثيق، وإمكانية الاحتفاظ بشكل المحرر الأصلي المتفق عليه، وكذلك إمكانية استرجاع المحرر الإلكتروني المحفوظ.

ويعد التوقيع على المحرر وسيلة إثبات موافقة الموقع على ما تضمنه المحرر من بيانات، أو أن المحرر صادر عنه ومنسوب له؛ وجوهر أهمية التوقيع هو كونه الوسيلة الوحيدة التي يُمكن من خلالها الأخذ ببيانات المحرر كوسيلة من وسائل الإثبات، إذ بدون التوقيع يضحى محرراً غير منسوب لأي شخص محدد، ولا يحوز حجيته في مواجهته حتى وإن كان هو المحرر للبيانات أعلى المكان المُخصص للتوقيع.

والتوقيع الإلكتروني توقيع غير عادي، وقد عرفه قانون المعاملات الإلكترونية رقم (2) لسنة 2002 في إمارة دبي في نص المادة (2) منه بأنه: "توقيع مكون من حروف، أو أرقام، أو رموز، أو صوت، أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني وملحق أو مرتبط منطقياً برسالة إلكترونية ومعهود بنية توثيق أو اعتماد تلك الرسالة".

واختلفت وتباينت الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني من تشريع لآخر، إلا أن الأغلب الأعم من التشريعات توافقت على

- عدة شروط جوهرية، لا بد من توافرها مجتمعة والتي تتمثل فيما يلي:
- 1- أن يكون التوقيع مرتببًا بشخص صاحبه لدرجة تسمح بتمييزه والتفرقة بينه وبين توقيع غيره من الأشخاص.
 - 2- كفايته للتعريف بشخص صاحبه أو من صدر عنه.
 - 3- انفراد واستئثار صاحب التوقيع بوسائل خاصة على منظومة التوقيع.
 - 4- ارتباطه بالمحرر ارتباطًا وثيقًا.
 - 5- التوثيق المعتمد للتوقيع.

ومن اشتراط توافر تلك الشروط مجتمعة في التوقيع الإلكتروني يظهر بوضوح أهميته وقدرته على تحقيق نفس النتائج المرجوة من التوقيع الكتابي العادي؛ ومن ثم لا بد في ضوء ذلك أن تتوافر للتوقيع الإلكتروني الحجية القانونية ذاتها التي تتوافر للتوقيع الكتابي في الإثبات.

والتوقيع الإلكتروني يعبر عن إرادة صاحبه بقبوله مضمون المحرر بالموافقة على ما ورد فيه، فتذيله بتوقيعه دليل على انصراف الإرادة إلى قبوله والتزامه بما تضمنه ذلك المحرر.